

Distr.: General
11 January 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة
التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة التحضيرية الثانية
٢٨ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصالح المتعددين للدورة الثانية
للجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر
القمة العالمي للتنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

ورقة حوار مقدمة من المنظمات غير الحكومية*

* من إعداد شبكة العالم الثالث ومركز الاتصال البيئي الدولي ومجموعة ٩٢ الدانمركية. وقد وجهت الدعوة إلى المنظمات الحكومية الثلاث أمانة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بوصفها الشريك المنظم للجزء المتعلق بالحوار المخصص للمنظمات غير الحكومية. ولا يزعم معدو هذه الورقة ولا يرغبون في الزعم بأي شكل من الأشكال بأنهم يمثلون آراء جميع المنظمات غير الحكومية. وقد حاولوا أن يعكسوا الآراء التي سمعوها خلال العملية التحضيرية حتى الآن. وجرى إعداد هذه الورقة بشكل أساسي استناداً إلى المواقف التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية في اجتماعات اللجان التحضيرية الإقليمية في الأشهر القليلة الماضية. والآراء المعرب عنها لا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

مذكرة توضيحية

هذه الورقة هي نتيجة للجهد المشترك بين المنظمات غير الحكومية التالية : شبكة العالم الثالث ومركز الاتصال البيئي الدولي ومجموعة ٩٢ الدانمركية، بالتعاون مع التحالف الشمالي للاستدامة. وهي المساهمة الأولية في دورة الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين للدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وهي أساس لمواصلة المناقشات التي تجريها المنظمات غير الحكومية خلال العملية. وتضم الورقة الآراء التي عبّرت عنها المنظمات غير الحكومية التي شاركت في المؤتمرات التحضيرية الإقليمية والتعليقات التي وردت عن طريق البريد الإلكتروني LISTSERVs. وأوليت عناية خاصة لوجهات نظر المنظمات غير الحكومية "الجنوبية" بغية إبرازها أثناء الحوارات.

ولا يزعم معدّو الورقة أنهم يمثلون آراء جميع المنظمات الحكومية، ولكنهم حاولوا أن يعكسوا الآراء التي أُبديت حتى الآن في العملية التحضيرية. وسيتواصل استكمال هذه الورقة عن طريق المناقشات والحوار في الأشهر القادمة لكي تشتمل قدر الإمكان وبأوسع شكل ممكن على الآراء المشتركة للمنظمات غير الحكومية في العالم. وتُعتبر هذه الورقة بداية لهذه العملية التي لا تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل أو الأولويات، بل إلى عرض مختلف الآراء. وقد يتعذر حتى مع تواصل المناقشات والحوار إدراج جميع الآراء نظراً للتنوع الشديد الذي تتسم به المنظمات غير الحكومية ولقصر الوقت الذي يحول دون الوصول إلى جميع المنظمات، وخاصة المنظمات التي تقوم بعمل حيوي على الصعيد المحلي. ولهذا السبب، لن تصبح هذه الورقة، ولا صيغها اللاحقة، أبداً الورقة النهائية للمنظمات غير الحكومية، ولكنها ستكون إحدى الأوراق العديدة التي تتناول الآراء والخبرات المتشعبة.

والجزء الأول من هذه الورقة، الذي أعدته شبكة العالم الثالث استناداً إلى مدخلات وردت عن طريق مناقشة على الإنترنت يَسرها مركز الاتصال البيئي الدولي، يصف آراء هاتين المنطمتين التابعتين للشبكة فضلاً عن الشواغل الرئيسية التي عبّر عنها العديد من المنظمات غير الحكومية وشبكاتها بشأن أسباب فشل التنفيذ الفعلي لجدول أعمال التنمية المستدامة منذ عام ١٩٩٢. ويتناول هذا الجزء المواضيع الأربعة للحوار بين أصحاب المصالح المتعددين. **والجزء الثاني، الذي أعدته مجموعة ٩٢ الدانمركية** وأُتيح للمناقشة على الإنترنت، يوجز المواقف التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية أثناء المشاورات الإقليمية ودون الإقليمية ويحللها.

وكان تمويل مشاركة المنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لإعداد هذه الورقة محدودا للغاية. وستسعى الشبكات المعنية التي أعدتها إلى كفالة المزيد من الوقت للتشاور بشأن إعداد ورقة الحوار للحوار المقبل بين أصحاب المصالح المتعددين أثناء الدورة التحضيرية الرابعة، وستوجه نداء إلى مصادر التمويل في هذا الشأن. ويتطلع معدو الورقة إلى مناقشات تتسم بالحيوية لمواصلة تكييف مضمون الورقة ولربما، وهذا هو الأهم، لاكتشاف أرضيتنا المشتركة إذ أننا نقف الآن على مفترق طرق فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

٢- ويتبين من تقرير الكوكب الحي لعام ٢٠٠٠ الذي أصدره الصندوق العالمي للطبيعة وشركاه أن الأثر الإيكولوجي للناس في عام ١٩٩٦ تجاوز

خلفية عملية التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١)

”الحيز المنتج بيولوجيا المتوافر لكل شخص بحوالي ٣٠ في المائة، أو أكثر إذا ما خُصص بعض هذا الحيز بشكل حصري لأنواع أخرى. وبتعبير آخر، فإن الأثر الإيكولوجي للبشرية كان أضخم من الحيز المتوفر بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل. وتؤدي هذه الزيادة في استخدام الحيز إلى استنفاد تدريجي لمخزون الأرض من الموارد الطبيعية، كما يدل على ذلك الانحسار في ’مؤشر الكوكب الحي‘“.

ويجري منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو إجراء عدد كبير من التقييمات لحالة العالم والاتجاهات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويُتوقع أن تكشف هذه التقييمات استمرار الاتجاهات السلبية.

١- تتم التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وسط أجواء مكفهرة. فقد ورد في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١: محاربة الفقر، ما يلي:

”يعاني العالم من تواجد الفقر العميق وسط الثراء والوفرة. فمن بين سكان العالم البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة، يعيش ٢,٨ بليون نسمة - أي حوالي نصفهم - على أقل من دولارين يوميا ويعيش ١,٢ بليون نسمة - أي حوالي الخمس - على أقل من دولار واحد يوميا. ومن هؤلاء، تعيش نسبة ٤٤ في المائة في جنوب آسيا... فمتوسط الدخل في أغنى ٢٠ بلدا في العالم يزيد ٣٧ ضعفا عن متوسط الدخل في أفقر ٢٠ بلدا في العالم - وهي فجوة تضاعفت خلال الأربعين عاما الماضية“.

وخلصت الاستراتيجية البيئية للبنك الدولي إلى ما يلي:

ثانيا - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الفصل ٢٧ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين

٣- يتخذ استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة في الدورة التحضيرية الثانية بُعدين رئيسيين بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية. الأول هو وجهات نظر المنظمات غير الحكومية في فشل الوعود والالتزامات بـ ”التنمية المستدامة“ وما صاحب ذلك من انتصار لمثال العولمة والتحرير الذي بدا جليا في منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز وتزايد ثروة وقوة الشركات عبر الوطنية، الذي غالبا ما تدعمه وكالات ائتمانات التصدير. والثاني، دور المنظمات غير الحكومية كشركاء في التنمية

”تم توزيع ... مكاسب التنمية الاقتصادية بشكل غير متساو، وما زال قسم كبير من سكان العالم في حالة فقر مدقع. وفي الوقت نفسه، فإن العوامل البيئية، كتلوث الهواء الداخلي والخارجي، والأمراض المنقولة بالماء، والتعرض للمواد الكيميائية السامة، تهدد حياة ملايين البشر، والموارد الطبيعية، أي التربة والماء والغابات، تتدهور بسرعة مرعبة في العديد من البلدان ... ويُقدّر أن التكاليف الاقتصادية للتدهور البيئي تتراوح بين ٤ و ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في العديد من البلدان النامية“.

الجامعة؛ والمعرفة الواعية لآليات اتخاذ القرارات؛ والصلات بين الشركاء على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. والمجتمع المدني مؤهل نظرا لما يتسم به من تنوع ومرونة للتأثير على جدول أعمال التنمية المستدامة ورسم معالمة. ولكي يتحقق ذلك، يتعين على الحكومات أن تؤمن المجال السياسي اللازم.

٧ - وهناك حاجة أيضا إلى الحكم الرشيد على الصعيد العالمي. غير أن البلدان الرئيسية ترفض اعتماد الديمقراطية على الصعيد الدولي حيث تُتخذ القرارات العالمية بصورة رئيسية من جانب مجموعة الثمانية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، دون مشاركة ملائمة من قبل البلدان الصغيرة، ناهيك عن المجتمع المدني. وتضغط الدول المتقدمة النمو على البلدان الفقيرة لكي تحرر اقتصادها، ولكنها تواصل اتباع سياسة حماية منتجاتها، إذ تصر على حماية تكنولوجياها عن طريق براءات الاختراع، وممارسة القرصنة البيولوجية ولا تفتح أبوابها أمام منتجات وعمال الجنوب. وفي الوقت نفسه، لا يملك العديد من حكومات البلدان النامية الإرادة السياسية لاحتضان المجتمع المدني على الصعيد الوطني، ولذا تنقصها القدرة على تعبئة الحكم الرشيد العالمي.

٨ - لذا، نحن بحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات العالمية وتحويلها وإطلاع الناس على حقوقهم. ولا يتحقق ذلك إلا عندما تشارك الحركات الشعبية والمجتمع المدني بشكل نشط في إحداث تغييرات جوهرية. ونحن بحاجة إلى الإعراب عن شواغلنا بشأن تركيز الثروة عن طريق الهياكل الحالية للأسواق القادرة على تدمير ثروات البلدان الصغيرة بواسطة المضاربات المالية.

المستدامة كما حدده الفصل ٢٧ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

٤ - وهناك إقرار اليوم بأن عملية العولمة والتحرير التي اجتاحت العالم في العقدين الماضيين قد ألحقت ظلما عميق الأثر. فقد تكتفت تلك العملية في السنوات التي تلت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ولبّ المشكلة هو التوزيع غير المنصف للسلطة والثروة في العالم، داخل البلدان وفيما بينها. وتتنامى الاحتجاجات على نطاق واسع أثناء انعقاد المؤتمرات العالمية الرئيسية والاحتجاجات المحلية من جانب المجتمع المدني التي لا يُعلن عنها ضد أخطار العولمة، وهذه هي علامات أزمة التنمية المستدامة.

٥ - ولكي تتمكن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بفعالية من تعزيز أسباب عيش أكثر استدامة، يجب أن يتمتع المجتمع المدني بالحقوق وأن تُتاح له الفرصة السياسية للتفاعل مع الحكومات والمشاركة مشاركة مجدية في عمليات اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني. وبغض النظر عن واقع الحال على الصعيد الوطني، أحرز المجتمع المدني (وخاصة السكان الأصليون والمجتمعات المحلية) نجاحا كبيرا في الحفاظ على الممارسات الجيدة والتجارب الابتكارية والتشجيع عليها فيما يتصل بالتنمية المستدامة. ويتزايد توثيق تلك الممارسات الجيدة من قبل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث ووكالات الأمم المتحدة. غير أنها غالبا ما تكون مهددة أو غير مدججة في السياسات بسبب عدم توافر الدعم المؤسسي.

٦ - وقامت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بأدوار هامة في التحقيق والرصد وكشف الحقائق والتثقيف فيما يتعلق بأداء الحكومات الوطنية أو المؤسسات المالية الدولية والإقليمية أو المنظمات/الاتفاقات التجارية. ولكن ما زال هناك مجال واسع لتدعيم تجارب العقد الماضي والاستفادة منها: أي الصلات التي تربط بين المسائل القطاعية والمسائل

١١ - إلا أنه بعد مضي ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر ريو، لم يُنفذ جدول أعمال التنمية المستدامة. ففي حين أُحرز بعض التقدم على الصعيد المحلي (خاصة من قِبل المجتمعات المحلية وبعض الحكومات المحلية بفضل المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في العديد من الحالات)، فإن التقييم الإجمالي تقييم سلبي. ومع أن الوصول قد تحسن بالنسبة إلى المجتمع المدني وأحرز تقدّم في إنجاز اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وبروتوكول كيوتو وبروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية، فإن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف كان مخيباً للآمال. وفي كل حالة تقريباً، قامت بلدان معيّنة بإضعاف نص وروح هذه الاتفاقات، بل رفضتها بشكل فاضح. وبدلاً من ذلك، طغى نموذج العولمة الداعي إلى التحرير بواسطة الأسواق الحرة على جدول أعمال مؤتمر ريو. وحدّد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية العولمة على أنها العقبة الرئيسية في وجه التنمية المستدامة.

١٢ - وتفاقت الأزمة الإيكولوجية، بما في ذلك: فقدان التنوع البيولوجي؛ وإزالة الأحراج؛ والاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحار اللذان يهددان بشكل خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتغيّر المناخي الضار؛ والممارسات غير المستدامة لصناعة صيد الأسماك؛ والسياسات غير الملائمة لاستخدام الأرض؛ والقرصنة البيولوجية؛ والتكنولوجيات الجديدة التي تترك أثراً عميقاً في البيئة والصحة، كالهندسة الوراثية؛ والزراعة الصناعية (بما فيها الزراعة المائية المدمرة)؛ والسدود الضخمة ومخططات إعادة التوطين؛ ومشاريع التعدين المدمرة؛ وشح المياه؛ وتدهور نوعية المياه؛ والتصحر وتدهور التربة؛ وتلوث الهواء؛ والسياحة غير المستدامة؛ والخصخصة وتحويل الأرض والمعرفة التقليدية إلى سلع وإعادة توطين الناس، ولا سيما السكان الأصليين؛ ومشاريع استصلاح الأراضي الضخمة. وهذه المخاطر بالإضافة إلى

٩ - وتتطلب هذه التحديات لبلوغ هدف التنمية المستدامة مشاركة المجتمع المدني الكاملة والفعالية. إلا أنه من المهم منذ البداية التشديد على وجوب التمييز بين القطاع الخاص (ولا سيما الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية) ومنظمات المواطنين (النظامية وغير النظامية). ويُخطئ كل من يفترض أن جميع هذه المجموعات تمثل "أصحاب مصالح متساوين". فحقيقة الأمر هي أن الغالبية العظمى من مجتمعاتنا غير منظمّة لأغراض التعامل مع هياكل نظامية ويعيش العديد منها على هامش التنمية. لذا، تقع على عاتق الحكومات بشكل فردي وجماعي مسؤولية ضخمة لكي تضطلع بدور الحَكَم الذي يفصل في المصالح المتضاربة، وتسلم بوجود ظلم خطير (الثروة والسلطة) على الصعيدين الوطني والعالمي. غير أن الحكومات تميل في عالم تتزايد فيه العولمة إلى إثارة القطاع الخاص على المجتمع المدني. لذا، من الأهمية القصوى أن يشارك أفراد المجتمع المدني مشاركة تامة وفعالية في اتخاذ القرارات التي تسعى إلى تسوية تنازع المصالح والحقوق.

التقدّم الإجمالي الذي أحرز في تنفيذ جدول أعمال

القرن ٢١

١٠ - أبدى العديد من المنظمات غير الحكومية وشبكاتها الملاحظات والشواغل نفسها في إطار تقييم جهودها للمساهمة في تنفيذ مختلف برامج الأمم المتحدة الناجمة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة، فضلاً عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. فقد ولّدت عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة وعياً لم يسبق له مثيل للمسائل البيئية والصلة بين البيئة والتنمية. وعُلّقت آمال كبيرة على تحقيق إدماج البيئة والتنمية في شراكة جديدة بين الشمال والجنوب فضلاً عن الالتزامات بذلك.

١٤ - وقد أضعفت الصلة القائمة بين البيئة والتنمية التي تم التأكيد عليها في مؤتمر ريو، إن لم تكن قد انفصلت، من حيث السياسات والجانب السياسي. فنظرا لعدم التزام البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتنمية البلدان النامية ونقل التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة إليها، تعذر على البلدان النامية والهيئات المنفذة في الأمم المتحدة تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، أدى التنفيذ الأكثر تشددا للاتفاقات التجارية (في إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الثنائية والإقليمية) إلى تفاقم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العديد من البلدان. وسيكون للاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي أقر جدول أعمال أوسع نطاقا للتحرير الاقتصادي يتخطى المسائل التجارية، أثره البالغ على استقلالية البلدان وقدرتها على انتقاء خيارات التنمية المستدامة. وسيزيد ذلك من محدودية الفرص المتاحة أمام المجتمع الدولي ليتقدم بخيارات ومقترحات متنوعة.

١٥ - ويعود هذا الفشل في التحول نحو التنمية المستدامة إلى إضعاف القادة السياسيين في جميع البلدان تقريبا. ففي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، رضخت القيادات السياسية الضعيفة لمصالح الشركات وقايضة على الشواغل البيئية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والدولي.

١٦ - ومن أوجه الضعف الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هو هدم مفهوم تنظيم الأعمال التجارية الخاصة والقطاع المالي، وخاصة الشركات عبر الوطنية. وحل محل مفهوم قطاع الأعمال التجارية كشريك في التنمية المستدامة على قدم المساواة مع جميع "أصحاب المصالح" الآخرين. وفي عالمنا اليوم الذي يشهد مزيدا من انعدام الإنصاف والذي يسيطر فيه عدد ضئيل من الشركات عبر الوطنية على كل قطاع من قطاعاته ويمارس تأثيرا هائلا على

العديد من المخاطر الأخرى تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، فضلا عن انتهاك الحق في بيئة ومعيشة سليمتين.

١٣ - ولا يزال الفقر منتشرًا، وتفاقم انعدام الإنصاف في توزيع الدخل داخل البلدان وبين الفقراء والأغنياء. ويتنامى عبء الدين الخارجي غير المستدام في العديد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الناشئ والبلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية، بما فيها البلدان التي كانت تشهد في السابق نموا اقتصاديا مرتفعا نسبيا. وتشمل الأسباب التحرير المالي السريع في السنوات التي تلت انعقاد مؤتمر ريو مما خلق نظاما ماليا دوليا غير مستقر (مثلا: تدفقات رؤوس الأموال والمضاربة بلا رقيب) والقيود والشروط المصاحبة للسياسات الخاطئة التي اتبعتها صندوق النقد الدولي. وأوجد تزايد تركيز الثروة، وبالتالي السلطة والنفوذ، بين أيدي الشركات عبر الوطنية، التي غالبا ما تدعمها وكالات ائتمانات التصدير والشركات المحلية الضخمة، علاقات تتسم بالمزيد من انعدام التساوي. وأسهم ذلك أيضا في الفساد على الصعيدين الوطني والدولي. وما زال الدين الخارجي المرهق واستمرار الشروط التجارية غير المنصفة التي تُفرض على صادرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا وهي بلدان منتجة للسلع الأساسية في الدرجة الأولى، يشكلان أيضا عقبات في وجه تحقيق التنمية المستدامة إذ أن الموارد الطبيعية تُستغل بطريقة غير مستدامة ولا يُعاد استثمار سوى النذر اليسير في برامج التنمية. وتُظهر الوثائق الأخيرة أن العديد من البلدان النامية الفقيرة فقدت قدراتها الاقتصادية بالفعل على مدى السنوات العشر الأخيرة، مما يعوق أكثر فأكثر الجهود المبذولة للانتقال إلى التنمية المستدامة، حتى وإن توافرت الإرادة السياسية، لأن وجود قطاع خاص محلي سليم وأسباب العيش القابلة للاستمرار ضروريان للتنمية المستدامة.

البيئي والاقتصادي والاجتماعي الأثقل ولكي تواصل البلدان المتقدمة النمو أعمالها كالمعتاد. وعلى الصعيد المحلي، يتحمل الفقراء والمحرومون عبء الاستهلاك غير المستدام وتكديس الأغنياء للثروات.

٢٠ - وأدت حدود العولمة وإخفاقاتها كنموذج، وفشل الحكومات في العمل لرعاية التنمية المستدامة، إلى تزايد تساؤلات ومطالبات سواد الناس في العالم. وتوفر العملية التحضيرية فرصة قيمة لمختلف المنظمات غير الحكومية وشبكتها لكي تتقدم بأفكار عملية متعلقة بسياسات التنمية المستدامة وبرامجها ومشاريعها، وما هو أهم من ذلك، لكي تشحذ الوعي السياسي وتمارس الضغط على الحكومات والمؤسسات لاتخاذ إجراءات. والعديد من منظمات المجتمع المدني ملتزم بتطوير هذه الأفكار العملية وتقديمها في الأشهر القادمة.

دور المنظمات غير الحكومية كشركاء في التنمية المستدامة

٢١ - يمكن استخلاص استنتاجات عامة من ردود المنظمات غير الحكومية على استبيان، فضلا عن تقييمات أخرى أجرتها شبكات المنظمات غير الحكومية، لمعرفة ما إذا كانت السنوات العشر الماضية قد شهدت تعزيزا لدورها. وقامت المنظمات غير الحكومية وتواصل القيام بدور هام في الشروع في أنشطة محلية مختلفة ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة. وشهدت عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مساهمة واسعة النطاق ومباشرة وهادفة من جانب المنظمات غير الحكومية في صياغة جدول الأعمال الدولي، ولعلها المرة الأولى في المفاوضات العالمية. فخلال السنوات العشر التي انقضت على انعقاد مؤتمر ريو، تحسنت بوجه عام صورة المنظمات غير الحكومية ومكانتها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

الحكومات، فإن مفهوم "الشراكة وأصحاب المصالح" هذا يُبقي على الوهم السائد بوجود مسعى جماعي وتساوي جميع الأطراف الفاعلة وإمكانية تسوية التضارب في المصالح عن طريق عقد اجتماعات الطاولة المستديرة توخيا لتوافق الآراء.

١٧ - ويُعرب العديد من المنظمات غير الحكومية عن قلقه الشديد بشأن مبادرة الاتفاق العالمي التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة. فهذا الاتفاق الذي يمنح امتيازات ضخمة لأكبر الشركات عبر الوطنية في العالم (وسجل العديد منها مليء بانتهاكات البيئة وحقوق الإنسان) يُبرز انعدام التساوي الذي تواجهه البلدان النامية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية على طاولة المفاوضات وفي دوائر اتخاذ القرارات. ونلاحظ أن بعض الحكومات قد أعربت عن شواغل مماثلة. لذا، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في المجتمع المدني يدعون إلى فسخ الاتفاق العالمي أو إدخال تعديلات هامة على صياغته خلال الأشهر الستة القادمة، ويجب ألا يستخدم كنموذج أو كمساهمة موضوعية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وسيتاح للعملية التحضيرية عدد من تقارير التقييم التي أعدتها منظمات ترصد أعضاء الاتفاق العالمي.

١٨ - وتزايدت مناشدة الحكومات المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لإحياء المفهوم الهام الذي يقضي بإخضاع الشركات للمساءلة بدلا من الاعتماد على التنظيم الذاتي. ففي حين يجري التشديد على المسؤولية التي تتحملها الشركات، يعود إلى الشركات أن "تتوخى الصواب" بشكل طوعي. أما إخضاع الشركات للمساءلة، فإنه يلزمها من الناحية القانونية باتّباع سلوك اجتماعي وبيئي مسؤول.

١٩ - وتم تحوير مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة" بشكل منتظم لكي تتحمل البلدان النامية العبء

٢٥ - إن ترجمة جدول أعمال القرن ٢١ إلى خطط وطنية وبرامج بلدية ومناهج دراسية، فضلا عن التنفيذ الوطني للاتفاقات المتعددة الأطراف وبرامج عمل خطط مؤتمرات القمة الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة يمكن أن يُعزى كله، إلى حد ما، إلى أن عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فتحت باب المشاركة في وجه المنظمات غير الحكومية إلى جانب الحكومات والوكالات الأخرى. ويحظى العديد من المنظمات غير الحكومية بثقة الناس، وقد بدأت الآليات الحكومية بدورها تشارك في الحوار وتستفيد من خبرة تلك المنظمات ومهاراتها. والأهم من ذلك، أن المنظمات غير الحكومية لم تعد تعتبر بمثابة الخصم، في بعض الحالات على الأقل، وإنما أضحت تعتبر شريكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما زال يتعين بذل جهود كبيرة للاستفادة من هذه التغيرات.

٢٦ - وقد أحرزت المنظمات غير الحكومية تقدما ملموسا في نشر الوعي عن طريق زيادة الرصد وجمع المعلومات وتحليلها وإقامة الشبكات. وعلى سبيل المثال، زاد وعي سواد الناس بقضايا التجارة ودور منظمة التجارة العالمية وأثرها. وأجرت منظمات المجتمع المدني حملات للتوعية بالتنفيذ الوطني لجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وبالطبع، يمكن بل يتعين بذل مزيد من الجهد في هذا الميدان.

٢٧ - كما أقامت المنظمات غير الحكومية روابط أوثق وشراكات أصدق فيما بينها. وساهم الوصول إلى الإنترنت في تعزيز تعاونها وبناء قدراتها، بفضل الاستفادة من الشبكة العالمية وتوفر الكهرباء بصورة منتظمة. على أن المنظمات غير الحكومية في العديد من البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تعمل على صعيد المجتمعات المحلية، ما زالت تواجه صعوبات في الوصول إلى الإنترنت. وفي الوقت ذاته، ثمة حاجة إلى مواصلة تقديم الدعم لاستعمال وسائل الاتصال

٢٢ - غير أن أحد أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع المدني على جميع الصُّعد هو انعدام المشاركة المتكاملة تكاملا تاما في عمليات اتخاذ القرارات. فبالرغم من المكاسب الكبرى التي حققتها المنظمات غير الحكومية من حيث الصورة والمركز المرموق منذ انعقاد مؤتمر ريو، فإن معظم المنظمات غير الحكومية لا تزال خارج آلية صنع القرارات للهيئات الوطنية والإقليمية والدولية التي تبت في السياسات. وتبين أن النهج الذي اعتمد في مؤتمر ريو كان نهجا تجريبيًا، في أفضل الأحوال، في صوغه للسياسات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، وتبين أن الفصل ٢٧ هو مجرد عملية مراجعة للذات وليس إطار عمل جريئا لتمكين المجتمع المدني داخل مجال إدارة البيئة.

٢٣ - وتم أيضا تحديد استقلال المنظمات غير الحكومية واستدامتها كعاملين بالغين الأهمية في كفالة قيام هذه المنظمات بدور فعال في رصد التنمية المستدامة وتحقيقها. وجرى التشديد على أهمية الموارد، والتدريب وبناء القدرات في مجالي البحوث والدعوة، والتخطيط للمشاريع وتنفيذها.

٢٤ - وزادت المنظمات غير الحكومية نفسها من قدراتها على المساهمة على الصعيد الدولي، كما حصل في لجنة التنمية المستدامة وفي المفاوضات بشأن اتفاقية الألغام الأرضية. وأحرز تقدّم أيضا في التعامل مع وكالات الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). غير أن هناك قلقا من أن الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والشركات الخاصة الكبرى (بالإضافة إلى الاتفاق العالمي) ستخلق المزيد من العلاقات غير المتساوية بين مختلف المجموعات الرئيسية، مما قد يضعف ثقة سواد الناس بالأمم المتحدة ويقوّض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة التي تركّز على الناس.

بما في ذلك الحملة البارزة المتعلقة بالتوعية الجنسانية والتي استطاعت المجموعات النسوية عبرها إسماع صوتهما في المنتدى العالمي. وتدل حملة مناهضة الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار، التي حملت أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على التخلي عن المشروع في سنة ١٩٩٨، على أن المنظمات غير الحكومية في مقدورها تنظيم حملات في غياب المؤسسات الرسمية. وأسفرت حملة المنظمات غير الحكومية البرازيلية ضد الجوع عن تغيير سياسي رئيسي في سنة ١٩٩٣. كما أن تضافر جهود المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء منظمة جنائية دولية فعالة لمثال على ما تمتلكه من قدرة على ممارسة الضغط في التفاوض بشأن القضايا المطروحة، بالتعاون مع الدول التي تشاطرها الرأي. وقد شهد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مشاركة قوية من جانب المنظمات غير الحكومية، الشيء الذي شكّل الركن الأساسي لجميع الإجراءات الناجحة المتخذة لمكافحة وباء الإيدز. وساهمت الحملة الناجحة الأخيرة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية وحكومات البلدان النامية من أجل حصول الفقراء والمحتاجين على الأدوية بأثمان في المتناول في اعتماد إعلان بشأن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والصحة العامة في الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية.

٣٢ - غير أن "النجاحات" كانت متفاوتة وقليلة. ففي ميدان السياسات العامة، لا يزال التكامل ضئيلاً على الصعيد كافة. وكثيراً ما يكون تدخل المنظمات غير الحكومية من قبيل رد الفعل لا من قبيل المبادرة، حيث تظل دائماً تراوح بين الرصد والعرض وبين الدعوة إلى اتباع نهج مبتكرة في مجال التكامل بين أهداف التنمية المستدامة القطاعية والشاملة لعدة قطاعات. على أن المنظمات غير الحكومية أحرزت بعض التقدم في تحديد العقبات التي تقف أمام تنفيذ التنمية

ونشر المعلومات الأخرى، بما في ذلك وسائل الاتصالات السمعية والبريد العادي، وبمختلف اللغات المحلية.

٢٨ - واضطلعت المنظمات والشبكات النسائية بدور ملموس في تشكيل المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتنفيذ مشاريع محددة والدعوة إلى المشاركة الرسمية للمرأة على جميع صعد صنع القرارات. بيد أن التقدم المحرز في هذا الميدان الأخير ما زال غير مرض.

٢٩ - ومنذ انعقاد مؤتمر ريو، شكّل إبرام اتفاقية الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس) ودخولها حيز النفاذ إنجازاً مهماً ساهم في تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة. وسيمثل مدى تنفيذ العدالة البيئية وتحقيقها في الممارسة أحد التحديات المرتبطة بهذه الاتفاقية. والخطوة المقبلة هي إتاحة الفرصة للبلدان والمناطق الأخرى لمنح الاعتراف وتوفير الحماية القانونيين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان في سياق التنمية المستدامة، مع مراعاة تنوع المجتمعات.

ألف - وضع نهج تكاملية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة القطاعية والشاملة لعدة قطاعات

٣٠ - تناولت مؤتمرات القمة وسائر المؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات الحاجة إلى "الشراكة". وسعياً إلى كفالة تنفيذ خطط العمل على نحو فعال، أكدت مؤتمرات ريو وكوبنهاغن وبيجين واسطنبول برمتها ضرورة الاعتماد على دعم جميع قطاعات المجتمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والنساء وجماعات السكان الأصليين.

٣١ - وقامت المنظمات غير الحكومية حتى الآن بعدة حملات تكاملية ناجحة تشمل قطاعات ومسائل متعددة،

(ب) ويخضع الحصول على المعلومات التي تمتلكها الشركات، ولا سيما الشركات عبر الوطنية، ووكالات قروض التصدير لقيود أشد. فقد اتسعت مطالبات المؤسسات الصناعية من أجل حماية "المعلومات السرية" التي تتجاوز كثيرا أسرار المهنة والمعلومات السرية المتعلقة بالأعمال التجارية. وتعد المعلومات الضرورية لتقييم الأثر البيئي وتقييم السلامة البيئية مثالين على ذلك؛

(ج) نادرا جدا ما تتيح الهياكل والآليات التي تنشئها الحكومات لأغراض التشاور والمشاركة في جميع مستويات صنع القرارات مشاركة المنظمات غير الحكومية على أساس دائم ومنظم. واعتمد في أفضل الحالات، نهج مستند إلى المسائل المطروحة، ويتوقف ذلك على مدى احتجاج سواد الناس على المشاريع أو خطط التنمية؛

(د) يشمل مفهوم المساواة والإنصاف فيما بين الفئات الرئيسية المجالات الوطنية والإقليمية والدولية. وما فتئت الحكومات تستطيط اتخاذ القرارات مع ممثلي القطاع الصناعي وإغلاق الباب في وجه تنظيمات المواطنين، وكل ذلك باسم خصخصة الاقتصاد وتحريره. وفي غضون ذلك، تُرك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمال والمزارعون ليتصرفوا على هواهم، وعادة على حساب المبادئ البيئية والعمالية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك يتعين التفريق بوضوح بين الشركات عبر الوطنية الكبيرة والقوية والشركات والمزارع الصغيرة.

٣٥ - وتقدم تجربة مؤتمر التنمية المستدامة في إجراء حوارات بين أصحاب المصالح المتعددين دروسا قيمة، إيجابية وسلبية على السواء. كما شرع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وغيره من وكالات الأمم المتحدة في عمليات الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين. ففي خلال المشاورات الإقليمية المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عقدت

المستدامة وفهمها. ويتمثل التحدي الذي يواجهها في القدرة على الجمع بين مختلف الأدوار والأنشطة، وبيئة سياسية داعمة.

باء - تمكين أصحاب المصالح المتعددين من المشاركة في مؤسسات التنمية المستدامة وآلياتها

٣٣ - ما زالت مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار على الأصعدة كافة بعيدة عن الهدف المنشود عموما. فاستقلالية المنظمات غير الحكومية في تفكيرها وعملها تمثل بدرجة كبيرة أحد العوامل المؤثرة في مصادر تمويلها. كما أن مجال التمويل غير المشروط ضيق ويتسم بصغته التنافسية الشديدة. وتمثل القيود المفروضة على حرية التعبير والعمل القاعدة السائدة في معظم البلدان. ورغم أن المواقف من المنظمات غير الحكومية تتغير ببطء، بفضل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بدرجة كبيرة، فإن مسألة حصول سواد الناس على المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة ليس بعد أمرا واقعا في معظم الولايات القضائية. ويظل ذلك يشكل إحدى الأولويات التي تتوقف عليها فعالية المشاركة. بل أن الوصول إلى العدالة يمثل إحدى المسائل الأكثر إثارة للجدل، حيث أن بلدانا قليلة فقط تمنح حق التقاضي للأطراف المهتمة بالأمر.

٣٤ - وعلى العموم، فإن فعالية مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤسسات التنمية المستدامة وآلياتها تقوم على ما يلي:

(أ) لم يكن الحصول على المعلومات الموثوقة يتأتى دائما من طريق الحكومات الوطنية. وفي الوقت الراهن، تعمل بعض الحكومات من أجل تقييد نشر المعلومات، على نطاق واسع نظرا إلى الشواغل الأمنية المستجدة؛

منظمات المجتمع المدني. وتزداد الحالة تعقيدا عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات المحلية، كما تدل على ذلك المشاركة غير الملائمة للمزارعين والعمال غير المنظمين وغيرهم من الفئات المهمشة داخل مجتمعاتنا.

٣٨ - ومن بين الشواغل الأخرى عدم المساواة بين الفئات الرئيسية، الشيء الذي لا يساهم في تعزيز أهداف التنمية المستدامة ولا يبشر بالخير فيما يتعلق بتوطيد آفاق الشراكة الحقيقية. بل إن من شأن ذلك، على ضوء العولمة التي ميزت المشهد الاقتصادي العالمي منذ مؤتمر ريو، أن يؤدي إلى استفحال الهوة بين بلدان الشمال والجنوب وتفاقم علاقات القوة غير المتساوية فيما بين أصحاب المصالح المتعددين، مما يهدد نجاح مؤتمر القمة العالمي ذاته في نهاية المطاف.

٣٩ - وأمام اتساع طلبات المشاركة، شرعت بعض المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة، في استعراض سياساتها وممارساتها من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في آليات صنع القرارات وبرامج التنفيذ. وتمثل الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي أيضا عنصرا مفيدا لذلك الاستعراض. وهكذا سيكون بوسع المنظمات غير الحكومية التي شاركت، فضلا عن التي لم تشارك، أن تساهم بتجارها واهتماماتها وتوصياتها في العملية.

٤٠ - ومع ذلك، ففي عدد من المنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ فيها قرارات كبرى تؤثر مباشرة في أهداف التنمية المستدامة، تتسم مشاركة المنظمات غير الحكومية بتفاوتها في أحسن الأحوال وانعدامها في أسوأها. وفي حالة منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال، فإن الحكومات نفسها تعرب عن اعتراضاتها على انعدام الشفافية وعدم ديمقراطية عمليات اتخاذ القرارات.

مشاورات بين أصحاب المصالح المتعددين. وأصبحت الوثائق المتعلقة بتجارب المجتمع المدني وغيرها من أشكال مشاركته مع المؤسسات المتعددة الأطراف تنمو وستكتسي قيمة ثمينة بالنسبة لكل الأطراف المشاركة في عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد تمكنت منظمات المجتمع المدني، بفضل توفر الوقت والموارد الكافية، من الإعداد الجيد لحوارات لجنة التنمية المستدامة، ولكن في معظم الحالات هناك خيبة أمل من إجراء حوارات أصحاب المصالح المتعددين بمعزل عن المداولات وعمليات صنع القرارات في الهيئات الحكومية الدولية وبشكل يختلف عنها.

٣٦ - وعندما تتخذ قرارات محددة في إثر أحد حوارات أصحاب المصالح المتعددين، تكون المتابعة مخيبة للآمال. ومن الأمثلة على ذلك قرار ١٩٩٨ الذي اتخذته الحكومات في الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة للشروع في استعراض أصحاب المصالح المتعددين للمبادرات والاتفاقات التطوعية. وقد ورد المقترح من طائفة من منظمات المجتمع المدني، بدعم من النقابات العمالية، في أول حوار تعقده لجنة التنمية المستدامة بين أصحاب المصالح المتعددين بشأن الصناعة والتنمية المستدامة. فقد اعتمدت لجنة التنمية المستدامة الفكرة، وأنيطت مسؤولية تحديد عناصر ذلك الاستعراض بكل من فرقة العمل المعنية بالأعمال والصناعة التابعة للمنظمات غير الحكومية، وغرفة التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتم التوصل إلى إطار عمل نظري للتقييم، إلا أن الاستعراض الفعلي لم يحصل بسبب معارضة القطاع الصناعي بدرجة كبيرة.

٣٧ - ومن الشواغل الأساسية التي برزت أن نهج الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين، سواء كان وطنيا أم عالميا، قد يؤدي إلى تهميش أوجه المشاركة الأخرى. ورغم أنه قد يكون مفيدا فإنه نهج تقييدي أصلا، لا سيما بالنظر إلى تنوع

جيم - الفرص المتعلقة بمبادرات التنفيذ الجديدة استجابة للمواضيع الحاسمة والقيود واحتياجات المشاركة

٤١ - يمكن استخلاص بعض المقترحات من مختلف مساهمات المنظمات غير الحكومية ومبادراتها كما يلي: من شأن توسيع وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في جهود التنمية المستدامة أن يساهم على نحو حاسم في إنعاش عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من الحصول على المعلومات أولاً تواجه عرقلة في جهودها من أجل التوعية بالمسائل المهمة على جميع المستويات، بدءاً من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى العالمي. ويتعين أن تضع الحكومات الوطنية والهيئات الدولية معايير أو قواعد ثابتة تكفل ألا تصطبغ مشاركة المنظمات غير الحكومية واستشارتها بالسطحية، وأن يُنظر إلى مساهمتها نظرة جديّة، وأن تكون مشاركتها حقاً ذات جدوى على جميع مستويات صنع القرارات.

٤٢ - وينبغي أن تتلقى المنظمات غير الحكومية المساعدة في مجال تعزيز قدراتها ومقدرتها على الاتصال فيما بينها بطريقة أكثر فعالية. وينبغي تحديد أطر العمل والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني مع الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة بطريقة مفتوحة وشفافة وقائمة على المشاركة.

٤٣ - على أن الشرط المسبق لنجاح أي مبادرة تنفيذية يتمثل في تحويل المؤسسات والعمليات غير التزيهة وغير المنصفة على جميع الصعد، بحيث يتسنى تكرار الممارسات الجيدة وتعميمها وتنفيذها. ويشكل تعزيز الأمم المتحدة أولوية بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية، لأن السنوات العشر الأخيرة شهدت انتقال وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية العالمية إلى منظمة التجارة العالمية

ومؤسسات بريتون وودز، حيث تعمل هذه المؤسسات ذاتها من أجل حماية مصالح ضيقة تعادي التنمية المستدامة. ويتعين أن يستلهم تعزيز الأمم المتحدة من مضمون وشكل ميثاق الأمم المتحدة "نحن الشعوب ...". وفي الوقت ذاته، من الضروري أيضاً إصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية على سبيل الاستعجال. وقد برزت أفكار واقتراحات إلا أن الإرادة السياسية منعدمة. ولذلك تلتزم المنظمات غير الحكومية بمعالجة مسائل حسن تدبير الشؤون العامة على الأصعدة كافة، مع العمل من أجل تنفيذ تجارب التنمية المستدامة الناجحة وتعميمها.

٤٤ - وفيما يتعلق بدعوة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى إعطاء الأولوية لمساءلة الشركات، تشمل المقترحات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية ما يلي: (أ) إيجاد إطار عمل عالمي ملزم قانونياً لمساءلة الشركات ومسؤوليتها في إطار الأمم المتحدة بأسلوب مفتوح وشفاف؛ (ب) ووضع نظام عالمي أو آليات عالمية لرصد أداء الشركات وتقييمه؛ (ج) والإبلاغ عن استدامة الشركات؛ (د) وإصلاح عملية الإعلان التجاري (ليس فقط فيما يتعلق "بتشجيع الاستهلاك المستدام" بل والأهم فيما يتعلق بالأثر التدميري للإعلانات الجماهيرية)؛ (هـ) والتصدي للعقبات التي تعرقل إصلاح نظام الإعانات المالية؛ (و) وإخضاع ما للشركات من نفوذ غير مناسب في السياسات العامة، الوطنية منها والعالمية للقانون. أما من جانب المجتمع المدني فثمة التزام بإقامة تحالفات أقوى من أجل مساءلة الشركات.

٤٥ - وكان ممثلو الحكومات ومنظمات المجتمع المدني توصلوا، قبل عشر سنوات خلت، إلى توافق عالمي في الرأي مؤداه أن النشاط التجاري المعتاد يفتقر إلى الاستدامة، ثم وعدوا بإقامة شراكة جديدة تركز، في جملة أمور، على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة"، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ومبدأ الملوث يدفع،

النهائية لتوزيعها. ولم يتسن القيام باستعراض شامل للتقدم المحرز نظراً للقيود الزمنية والمالية ونظراً كذلك لأن المشاورات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية (والمشاورات الإقليمية الفرعية) ركزت على تحديد التوجهات في المستقبل أكثر مما ركزت على تقييم التقدم المحرز حتى الآن.

الآراء الإقليمية في التقدم العام المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٤٧ - اعترفت المنظمات غير الحكومية في مشاوراتها الإقليمية بأن التحسن الذي طرأ فيما يتعلق بالديمقراطية والسلام قد ساعد على إدماج الشواغل البيئية في صلب عمليات التنمية وأعطى الأولوية للتنمية المستدامة التي يكون الناس محورها لها. بيد أنها لاحظت عدم الانتقال من "القول" إلى "الفعل" فيما طرأ من تحسن. ومن ثم، يشكل هذا الأمر أحد التحديات التي يتعين على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مواجهتها. وسيشمل ذلك تذليل العقبات التي تقف أمام إحراز تقدم، مثل انعدام القدرة المؤسسية والبشرية، والإرادة السياسية، والقدرة على تحديد الأولويات، فضلاً عن نقص الوعي العام والرصد والإنفاذ.

٤٨ - وتشمل الميادين التي لوحظ فيها إحراز تقدم كثيرة المبادرات الوطنية والمحلية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١، ووضع استراتيجيات التنمية المستدامة والاستراتيجيات البيئية الشاملة لعدة قطاعات في بعض البلدان والمناطق. وذكر عدد قليل من التطورات الإيجابية المحددة، وفي مقدمتها إعلان مجلس وزراء البيئة العرب في أبوظبي في شباط/فبراير ٢٠٠١. ويسلم الإعلان بالحاجة الماسة لتخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية عن برامج البيئة والتنمية المستدامة.

ومبدأ النهج الوقائي، وضرورة إيجاد تكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وندعو جميع الحكومات وأعضاء المجتمع المدني إلى إعادة تأكيد تلك الالتزامات بتمامها.

ثالثاً - موجز المشاورات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية^(٢)

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٤٦ - يلخص هذا الفرع من ورقة المنظمات غير الحكومية نتائج عدد من المشاورات التي أجرتها في سياق اجتماعات اللجان التحضيرية الإقليمية. وفي بعض الحالات، استمدت معلومات إضافية من المنتديات الإقليمية الفرعية، وبخاصة حيثما كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات الإقليمية محدودة أو عندما لم تتمكن التقارير الإقليمية من أن تعكس على نحو كاف تعدد الآراء التي قدمتها المنظمات غير الحكومية. وكانت ثمة صعوبات في عملية الاختيار المتعلقة ببعض المشاورات الإقليمية والمشاركة المحدودة فيها، مما أثر في نتائج تلك المشاورات. ولذلك، لا يمكن القول إن هذا الموجز واف أو يمثل بالكامل آراء المنظمات غير الحكومية التي شاركت في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ورغم ذلك، من الممكن تحديد الاتجاهات والجوانب المشتركة في مختلف النتائج. وقد روعي في كل جهد مبذول أن يظل وفيًا لروح ونطاق الأهداف التي أسفرت عنها المشاورات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية. ولا تمثل هذه الورقة توافقاً في آراء المنظمات غير الحكومية وإنما هي بالأحرى مجمل للآراء المستمدة من اجتماعات المنظمات غير الحكومية. وقد نشرت تلك الآراء على نطاق واسع عن طريق الإنترنت لكي تطلع عليها شبكات المنظمات غير الحكومية قبل وضعها في صيغتها

العراقيل والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل والتي تم تحديدها في المناطق

٤٩ - تلاحظ المنظمات غير الحكومية أن التنمية غير المستدامة تمثل القاعدة في جميع المناطق وذلك بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ودلت مشاورات المنظمات غير الحكومية بوضوح على الإخفاق في تنفيذ التزامات مؤتمر ريو، مما أدى إلى استفحال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وازدياد الضعف والغموض، وإضعاف الديمقراطية في العالم بشكل أكبر. وعلى غرار ما جاء في مقدمة هذه الورقة، فقد أدى استفحال الفقر إلى انعدام المساواة والتهميش الاجتماعي وتدهور الأمن البشري. وما فتئ الضغط على النظم البيئية يزداد، وما زالت دلائل التدهور البيئي والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية والتلوث تحيط بنا من كل جانب.

٥٠ - وثمة أزمة في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة. ويمكن معاينة مظاهر هذه الأزمة في الاتجاهات الاجتماعية السلبية التي تشمل تفاقم الهوة بين الغني والفقير، وتشريد الناس وإعادة توطينهم، وتلاشي التنوع الثقافي، وازدياد أعداد اللاجئين، والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن الاتجاهات البيئية، بما تشمله من ازدياد إزالة الغابات، وتلاشي التنوع الحيوي، وأنشطة التعدين والتفتيح عن النفط المدمرة للبيئة، والتغير الضار بالمناخ وارتفاع منسوب مياه البحار، واستنزاف المخزونات السمكية بسبب ممارسات صناعة صيد الأسماك واستخدام الأراضي لأغراض غير ملائمة، والقرصنة البيولوجية، وأثر الهندسة الوراثية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة، والأنشطة الزراعية البرية والمائية المدمرة، والسدود غير المحكمة، وندرة المياه وتردي جودتها، والتصحر، وتلوث الهواء، وأنماط السياحة غير المستدامة، والزحف العمراني.

٥١ - وقد شكّل إخفاق المجتمع المدني في الاضطلاع بدوره في هذه الأزمة أحد العراقيل الرئيسية في التنفيذ. ومن بين الشروط الأساسية لإحراز التقدم المساواة، وهي تشمل المساواة بين الجنسين، والعدل، والاعتراف بالدين البيئي، وإعادة النظر بشكل أخلاقي في القيم والمبادئ التي يهتدي بها السلوك البشري. وتثير المنظمات غير الحكومية الانتباه إلى أن عدم التقيد بجدول أعمال القرن ٢١ في مناطقها مرده إلى نقص الالتزام الحكومي.

ألف - الفقر والاستهلاك غير المستدام والتدهور البيئي في عالم تسوده العولمة

٥٢ - من الملامح المشتركة للمشاورات الإقليمية والإقليمية الفرعية للمنظمات غير الحكومية تأكيداً على الترابط بين مواضيع الفقر والاستهلاك غير المستدام، لا سيما في البلدان الصناعية، والتدهور البيئي. ولوحظ عموماً أن العولمة وتخفيف القيود التجارية يساهمان في تفاقم تلك المظاهر.

٥٣ - وارتئي في المشاورات التي جرت بين بلدان أمريكا اللاتينية أن تلك القوى تساهم في "مظاهر الضعف". واستنتج المشاركون أن استمرار الفقر واللامساواة الاجتماعية في المنطقة يمثل العامل الرئيسي في مظاهر الضعف الاجتماعية والسياسية والبيئية، واتفقوا على أن الإقصاء الاجتماعي وتدهور النظم البيئية وتراكم المخاطر والكوارث الطبيعية تستدعي أنشطة وطنية وإقليمية منسقة ومشاركة.

٥٤ - وقد أثار استياء المنظمات غير الحكومية استمرار القبول الواسع لنموذج التنمية غير المستدامة. واستنتجت مشاوراتها أن هذا النموذج لا يراعي بصورة ملائمة احتياجات الأفراد والجماعات، بما في ذلك إيجاد فرص العمل. كما لوحظ أنه ليس هناك نموذج إنمائي واحد مناسب لجميع البلدان والمناطق التي يختلف سكانها وتختلف ظروفها. وتساهم السياسات والممارسات الإنمائية غير

الحقوق البيئية والاجتماعية؛ (ج) استعراض وإصلاح تمويل التنمية (انظر أيضا تمويل التنمية المستدامة أدناه)؛ (د) وضع برامج لبلوغ أهداف التنمية الدولية.

جيم - أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة (جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٤)

٥٨ - ورد في إعلان المنظمات غير الحكومية الصادر عن الاجتماع الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "أن زيادة استهلاك الموارد على يد الفئات الثرية غالبا ما يكون أحد أسباب التدهور ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم حدة الفقر". ولم يكن استخدام الموارد ضمن الحدود المستدامة أو ضمن قدرة الأرض على التحمل. إن زيادة الاستهلاك من قبل بعض الأثرياء والدول الثرية يقوض التنمية المستدامة وقد يساعد على تفاقم حدة الفقر.

٥٩ - إن عدم تمكن معظم الحكومات في البلدان المتقدمة النمو من اتخاذ المبادأة بعد قمة الأرض أكد على الحاجة إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة. وإن الدين الإيكولوجي للبلدان الصناعية تجاه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تحتاج إلى إدخال تغييرات كبيرة في أسلوب حياتها. ويكمن جزء من المشكلة في الترويج للاستهلاك. وثمة بعض المجالات التي لم يحرز فيها تقدم كاف وبحاجة إلى مزيد من الإجراءات من قبل الحكومات: (أ) وضع سياسات شراء المواد غير الضارة بالبيئة؛ (ب) تحسين اختيار المستهلك المطلع وخياراته (انظر أيضا المعلومات المتعلقة بصنع القرار أدناه)؛ (ج) الزراعة المستدامة والتي لا تستخدم فيها الكائنات المحورة وراثيا لكفالة الأمن الغذائي وسلامته وأسس المعيشة المستدامة؛ (د) تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ (هـ) حفظ الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقة السليمة بيئيا والمتجددة.

المناسبة في ازدياد ضعف السكان والنظم البيئية. وأوصت مشاورات المنظمات غير الحكومية بتغيير النموذج لكي تكون النماذج الإنمائية قادرة على الوفاء بالاحتياجات البشرية على نحو أفضل، بما في ذلك ما يكفل نظاما بيئية سليمة ومنتجة.

باء - مكافحة الفقر وتحسين ضمان وسائل العيش (جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٣)

٥٥ - وقد جازمت المشاورات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية بأنه لم يتم إحراز سوى قدر ضئيل جدا من التقدم بشأن القضاء على الفقر منذ عام ١٩٩٢. وخلص تقرير الاجتماع التحضيري دون الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا إلى أن "الفقر يعد سببا ونتيجة على حد سواء لتدهور البيئة. إذ يعتمد الفقراء اعتمادا مباشرا على مصائد الأسماك والغابات ونظم الموارد الطبيعية الأخرى المهددة في سبل معيشتهم. وإن الآثار الصحية لتدني نوعية الهواء والماء تؤثر بشكل خاص على الفقراء في المناطق الحضرية ممن يفتقرون إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة".

٥٦ - وشدد إعلان المنظمات غير الحكومية الصادر عن الاجتماع الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على وجود تقدم ضئيل جدا بشأن القضاء على الفقر منذ عام ١٩٩٢. وقد برزت مسائل جديدة، ولا سيما أشكال جديدة من الفقر في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا، في حين ازداد الفقر في أكثر الشعوب فقرا في العالم. إن العلاقة بين الفقر والتنمية المستدامة علاقة معقدة، إلا أنه من الواضح أن الشعوب الفقيرة أكثر عرضة وتأثرا بالتدهور البيئي.

٥٧ - وتمت المطالبة باتخاذ إجراء عاجل للقضاء على الفقر. وحددت بعض عناصر خطة عمل: (أ) إمكانية الحصول على الموارد وتوزيعها على نحو متساو ومستدام؛ (ب) ضمان

المستدامة. وتظهر التجربة أن التجارة وحدها لا تضمن حدوث التنمية المستدامة. وقد أعرب عدد من المنظمات غير الحكومية عن قلقها البالغ بشأن القرارات التي اتخذت في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخرا في الدوحة، ولا سيما فيما يتعلق ببدء المفاوضات حول "مسائل جديدة" (الاستثمار والشفافية في مشتريات الحكومات وما إلى هنالك). ومرد هذا القلق إلى اعتقاد مفاده أن تحرير التجارة وإلغاء القيود على نحو غير منضبط، وخاصة في البلدان النامية سيعرض الجهود الرامية إلى التنمية المستدامة للخطر. وكانت منظمات غير حكومية أخرى مشاركة في المشاورات تميل أكثر إلى نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. ولأحظت مشاورات المنظمات غير الحكومية أيضا الافتقار إلى وجود تدابير ترمي إلى تعزيز نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦٥ - وخلصت مشاورات المنظمات غير الحكومية إلى الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في عدد من المجالات منها: (أ) وضع آليات ديمقراطية لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (الاستدامة) قبل التفاوض على أي اتفاقات تجارية واستثمارية جديدة (بما في ذلك جولة تحرير التجارة الجديدة)؛ (ب) إلغاء جميع الإعانات الحكومية الضارة؛ (ج) تنفيذ الصكوك الاقتصادية القائمة على مبدأ الملوّث يدفع؛ (د) وضع قواعد عالمية تحكم الاستثمارات الممولة من القطاع العام، من خلال وكالات الإقراض لأغراض التصدير في إطار التنمية المستدامة مثلا.

واو - مساءلة الشركات (جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٣٠)

٦٦ - إن آليات المسؤولية الاجتماعية المشتركة الطوعية الحالية غير كافية، وذلك لعدم قدرتها على تحسين معايير

دال - العولمة (جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٣٠، ٣٣ و ٣٤)

٦٠ - ثمة قلق واسع عن التأثيرات الضارة للعولمة. فعلى سبيل المثال أقرّ منتدى المنظمات غير الحكومية الأفريقي بأن: قوى العولمة التي حددت شكل العالم والقارة الأفريقية في العقد الماضي أدت إلى تعميق وترسيخ الفقر، وإلى تهيمش الشعوب والأمم وإلى تعجيل التدهور البيولوجي.

٦١ - وخلص منتدى شعوب آسيا والمحيط الهادئ إلى أنه قد لا يكون بالوسع أبدا بلوغ التنمية المستدامة في السياق الحالي للعولمة التي تدعو إلى تحرير التجارة "السوق الحرة". وكانت الأزمة الآسيوية بمثابة دعوة للتنبيه إلى الطبيعة الحقيقية للعولمة حيث خلق التحرير المالي نظاما ماليا دوليا غير مستقر - وتدفقات رؤوس الأموال ومضاربات غير منتظمة.

٦٢ - واعتبرت المائدة المستديرة للأطراف المستديرة المتعددة في غربي آسيا أنه مما يفاقم الوضع على الصعيد الإقليمي أيضا التأثير الاجتماعي والثقافي للعولمة على المجتمعات، بما في ذلك توزيع فوائد التنمية على نحو غير متساو، وسرعة وتيرة التغير التكنولوجي وثورة المعلومات.

٦٣ - وقد أثبتت شواغل هامة تتعلق بإخفاق الحكومات أو عدم قدرتها على مواجهة الآثار المدمرة للعولمة والتحرير الاقتصادي بفعالية أو الحد منها. وقد اقترح في هذا الصدد إحراز مزيد من التقدم بشأن التجارة ومساءلة الشركات وتمويل التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا.

هـاء - التجارة والاستثمار والحوافز (جدول أعمال القرن ٢١، الفصلان ٢ و ٣٤)

٦٤ - يشكل الإجحاف والخلل في النظام التجاري، بما في ذلك معدلات التجارة غير المتكافئة عوائق أمام التنمية

الإجمالي لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (و) تقديم الدعم لمرفق البيئة العالمي؛ (ز) إعادة تخصيص الأموال في الميزانيات من الإنفاق العسكري إلى القضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛ (ح) تنظيم الأسواق المالية ووضع ضوابط على حركة رأس المال وآليات أخرى لكفالة إسهام الأسواق المالية في التنمية المستدامة (مثل ضريبة توبين أو أي ضرائب عالمية أخرى)؛ (ط) وضع أنظمة شفافة لكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الدولية.

حاء - النظم الأيكولوجية والتنوع الأحيائي والموارد الطبيعية (جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٩-٢٢)

٦٩ - اعتبرت حماية البيئة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في بعض المشاورات بأنها مبادئ أساسية في برامج التنمية المستدامة من حيث الحاجة لمكافحة الفقر وتحسين ظروف المعيشة والظروف الاقتصادية. ودعت المنظمات غير الحكومية الحكومات إلى اتخاذ إجراءات متضافرة بمشاركة المجتمع المدني للحفاظ على التوازن الأيكولوجي وإعادة تدويره إلى وضعه الأصلي اللازم لحماية الحياة على الأرض. ولاحظت أنه لم يتم الحفاظ على جودة التنوع الأحيائي وعلى بيئة سليمة ونظيفة. وقد وضع عدد قليل من البلدان خططاً أو أطر عمل لتحقيق أنماط مستدامة من الإنتاج والاستهلاك. ولم ينجح أي بلد في فصل النمو الاقتصادي عن ما له من آثار أيكولوجية، وقد وضع عدد قليل جداً من البلدان هذا الأمر في سلم الأولويات. فقد وضعت في سلم أولوياتها قضايا يتعين معالجتها تشمل الشح الحاد في موارد المياه، والمنافسة من مختلف استخدامات الأراضي، واستهلاك الموارد الطبيعية كالأغابات ومصائد الأسماك على نحو غير مستدام، وتدهور البيئة البحرية والساحلية.

الشركات. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لم تتمكن الحكومات من الموازنة بين قوة الشركات وحقوق المواطنين والقوى العاملة، أو من المساعدة في الامتثال للاتفاقات البيئية والاجتماعية المتعددة الأطراف. وقد أعرب عن قلق بالغ إزاء ضعف القيادة السياسية المقترنة بتزايد تأثير القطاع الخاص في العديد من البلدان. ولهذه الأسباب، أوصي بأن يحرز التقدم في مجال استكشاف نهج تنظيمية للشركات عبر الوطنية، وخاصة برعاية الأمم المتحدة.

زاي - تمويل التنمية المستدامة (جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٣٣)

٦٧ - تم بحث عبء الديون وخدمة الديون والحاجة إلى موارد مالية كافية ومضمونة في مشاورات المنظمات غير الحكومية. ومع مضي العملية التحضيرية الإقليمية قدماً، تم إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مؤتمر تمويل التنمية المقبل. بالإضافة إلى ذلك، نُظر في دور تدفقات رأس المال المضاربة وأنماط الاستثمار غير المستدامة من قبل القطاعين العام والخاص في المساهمة في الاتجاهات غير المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦٨ - وقد أكدت المشاورات على الحاجة إلى: (أ) تخفيف عبء ديون البلدان النامية المثقلة بالديون أو إلغاؤها، وإعادة هيكلة ديون البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع مراعاة الالتزامات المتعلقة بحفظ البيئة وإعادة تدويرها إلى وضعها السابق والبرامج الاجتماعية؛ (ب) تعزيز وتوطيد آليات التمويل المتعددة الأطراف؛ (ج) تقييم مرفق البيئة العالمي بغية التعجيل في آليات الدخول إلى المشاريع البيئية العالمية، وكذلك لبناء القدرات المحلية؛ (د) تقييم المؤسسات المالية لتحديد آليات للوصول إلى تمويل برامج الاستدامة المحلية أو إنشاؤها؛ (هـ) بلوغ نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي

المفاوضات الدولية؛ (ز) اتخاذ قرارات تخدم التنمية المستدامة على أعلى المستويات السياسية؛ (ح) وضع تدابير لتعزيز الحوار بين مختلف أصحاب المصالح؛ وعلى الصعيد العالمي؛ (ط) تحقيق مزيد من الديمقراطية في عمليات صنع القرار العالمية والوكالات الدولية.

ياء - الحقوق البيئية والاجتماعية بما فيها المعلومات من أجل صنع القرار (إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية، المبدأ ١٠، وجدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢٣-٣٢)

٧٢ - لوحظ عدم وجود نهج يستند إلى الحقوق لتحقيق الاستدامة العالمية. ويتطلب ذلك الإدراك بأن حقوق الإنسان تشمل الحق في الحصول على بيئة سليمة، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية، والحصول على الموارد بشكل متساو والحق في الحصول على العدالة. ويتضمن ذلك أيضا الحق في المشاركة في صنع القرار والقدرة على الحصول على المعلومات. ويذكر المبدأ ١٠ من إعلان ريو: "توفر لكل فرد فرصة مناسبة، على الصعيد الوطني، للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار... وتكفل فرص الوصول بفعالية، إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف". ولم يحرز تقدم كاف في مجال ترسيخ هذه الحقوق في الاتفاقات والبرامج الملزمة.

٧٣ - وارتأت مشاورات المنظمات غير الحكومية أن هناك ضرورة لإحراز تقدم في: على جميع الأصعدة. وضع برامج لتعزيز تكامل الحقوق البيئية وحقوق الإنسان؛ على الصعيدين الإقليمي و/أو الوطني: تعزيز تنفيذ الصكوك الإقليمية الحالية المتعلقة بالمشاركة العامة أو الصكوك الإقليمية الجديدة القائمة على النموذج الذي قدمته اتفاقية أرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات أو المشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية؛ ووضع مؤشرات التنمية البيئية؛ على الصعيد العالمي: المشاركة في

٧٠ - ولم يحرز تقدم كاف في عدد من المجالات منها: (أ) السياسات والبرامج الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيل وضعها الأصلي. بمشاركة المجتمع المدني؛ (ب) السياسات التي تربط بين حفظ التنوع الأحيائي والقضاء على الفقر، ولا سيما في المجتمعات المحلية التي تعيش حول المناطق المحمية، من خلال استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام؛ (ج) معالجة الأسباب الأصلية لإزالة الغابات وتدهور الحراج؛ (د) الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛ (هـ) وضع خطط للمشاركة في استعمال الأراضي؛ (و) تطبيق النهج الوقائي؛ (ز) تقييم المخاطر الملزمة في إدراج المزارع في آليات التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو؛ (ح) دخول بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ؛ (ط) استراتيجيات التخفيف من حدة تغير المناخ والسياسات المتعلقة بالطاقة المستدامة والنقل؛ (ي) السياسات التي تقر بالروابط بين البيئة والصحة؛ (ك) وتصديق اتفاقية السلامة في استعمال المواد الكيميائية في العمل.

طاء - الحكم

الديمقراطية والعلاقات بين القوى

٧١ - أبرز عدد من المشاورات الإقليمية الآثار التي تخلفها الصراعات والحروب، والنظم الفاسدة والقمعية على إمكانيات التنمية المستدامة. ودعت إلى إحراز تقدم في الأنماط التالية على مختلف مستويات الحكم: على جميع الأصعدة؛ (أ) تعزيز الديمقراطيات المفضية إلى مشاركة شعبية؛ (ب) القضاء على الفساد وإدخال مزيد من الشفافية والمساءلة في الشؤون الحكومية؛ (ج) حل الصراعات؛ على الصعيد المحلي؛ (د) تمكين المجتمعات المحلية وإجراء مزيد من التكامل بين مختلف مراتب الحكومة؛ (هـ) اللامركزية وتحويل قدر كبير من الموارد إلى البلديات؛ على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ (و) تشكيل ائتلافات وشبكات للمجموعات والبلدان الجنوبية لتحديد مقترحات تتعلق بالسياسات وتحقيق نفوذ متزايد في

والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بناء على مزيد من الحكم الملائم والديمقراطي.

ميم - برنامج عالمي

٧٦ - نظرت مشاورات المنظمات غير الحكومية في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية في مفهوم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي أصدر "برنامجا عالميا" جديدا نتيجة الاقتراحات التي قدمتها سابقا حكومة جنوب أفريقيا والحكومة الدانمركية، بين حكومات أخرى. ويتمثل هدفها في تجاوز الخلافات بين الشمال والجنوب بشأن عناصر رئيسية، منها: المساواة - القضاء على الفقر من خلال الوصول إلى الموارد على نحو عادل ومستدام؛ الحقوق - كفالة الحقوق البيئية والاجتماعية؛ الحدود - تخفيض استعمال الموارد إلى الحدود المستدامة؛ العدالة - الإقرار بالديون الإيكولوجية وإلغاء الديون المالية؛ الديمقراطية - كفالة الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة؛ الأخلاقيات - إعادة النظر في القيم والمبادئ التي توجه السلوك البشري.

نون - المنظمات غير الحكومية بصفتها شريكة في التنمية المستدامة (الفصل ٢٧)

٧٧ - يرد في جدول أعمال القرن ٢١ أن "المنظمات غير الحكومية تقوم بدور حيوي في تحديد شكل ديمقراطية المشاركة وفي تنفيذها ... ولديها تجارب وخبرات وقدرات راسخة ومتنوعة في ميادين ستكون لها أهمية خاصة لتنفيذ واستعراض التنمية المستدامة السليمة بيئيا والمسؤولة اجتماعيا على النحو المتوخى في جميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١".

٧٨ - وأقرت منتديات المنظمات غير الحكومية بأن مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار ازدادت نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، رغم أنها لم تصل إلى المستويات المطلوبة. ولوحظت بعض المجالات المحددة التي لم يحرز فيها تقدم كاف: مشاركة المجتمع المدني، وخاصة

التفاوض حول اتفاقية عالمية استنادا إلى المبدأ ١٠ من إعلان ريو لتنفيذ هذه الحقوق.

كاف - بناء القدرات (جدول أعمال القرن ٢١ الفصل ٣٧)

٧٤ - لم يحرز تقدم كاف بشأن تنمية القدرات المحلية والوطنية والإقليمية وتعزيز المؤسسات لتحسين تكامل السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وقد طالبت مشاورات المنظمات غير الحكومية على نحو خاص: على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني: (أ) بناء القدرات لتحسين توافق الآراء بين الحكومة والمجتمع المدني؛ (ب) تحسين القدرات لتنفيذ ورصد وإنفاذ الاتفاقات الدولية والحصول على الحد الأدنى من توافق الآراء بشأن مبادئ ريو.

لام - المؤسسات والصكوك (جدول أعمال القرن ٢١، الفصلان ٣٨ و ٣٩)

٧٥ - رغم الوعود التي قطعت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لم يتم وضع هياكل حكم قوية لدعم التنمية المستدامة. وينبغي أن يستند الحكم القوي على المساءلة، والشفافية والتعاون ومشاركة المجتمع المدني. ودعت مشاورات المنظمات غير الحكومية إلى إحراز مزيد من التقدم في: على جميع الأصعدة: وضع ترتيبات مؤسسية متعددة القطاعات ومتعددة الأطراف المؤثرة، على الصعيد العالمي؛ (أ) إنشاء مؤسسات عالمية ملائمة لتوفير القيادة والمسؤولية والامتثال والإنفاذ؛ (ب) آليات موثوقة لرصد وإنفاذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ (ج) تصديق الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، بما فيها بشكل خاص، اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، واتفاقية مكافحة التصحر، والاتفاقات البيئية المتعلقة بمنظمة العمل الدولية؛ (د) إصلاح صندوق النقد الدولي

واللوجستي للمنظمات غير الحكومية للمشاركة؛ (د) ضم المنظمات غير الحكومية إلى الوفود الوطنية.

الحواشي

(١) انظر: تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١: محاربة الفقر، البنك الدولي؛ تقرير الكوكب الحي لعام ٢٠٠٠، الصندوق العالمي للطبيعة؛ الاضطلاع بالتزامات مستدامة: الاستراتيجية البيئية للبنك الدولي، البنك الدولي.

(٢) المصادر: موقف المجتمع المدني الأفريقي لمنتدى المنظمات غير الحكومية الأفريقية في اللجنة الوزارية الأفريقية التحضيرية، ١٥-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، نيروبي؛ نشرة مفاوضات الأرض، المجلد ٢٢، الأعداد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ (٢٠٠١)؛ بيان المنظمات غير الحكومية بشأن اجتماع شبكات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ريو دي جانيرو؛ تقرير المائدة المستديرة المواضيعية لمنطقة غرب آسيا، ٩-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بيروت؛ إعلان أبو ظبي، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠١؛ بيان منتدى شعوب آسيا ومنطقة المحيط الهادئ عن التنمية المستدامة، ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بنوم بن، تقرير المجتمع المدني الإقليمي الفرعي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التقرير التمهيدي للاجتماع التحضيري دون الإقليمي لجنوب شرق آسيا، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، مانايلا؛ وتوصيات المشاورات الإقليمية للبلدان المستقلة حديثاً بشأن التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "مؤتمر ريو بعد عشر سنوات"، ٢٢-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، موسكو؛ وموجز توصيات حلقة العمل التشاورية للمنظمات غير الحكومية بالبلدان المستقلة حديثاً بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢-٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، غوليستينو؛ وإعلان المنظمات غير الحكومية، الاجتماع الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جنيف.

مشاركة المرأة والسكان الأصليين؛ مشاركة الشباب في مبادرات التنمية المستدامة؛ الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني التشريعية ومشاركتها في جميع مراحل ومستويات التنمية المستدامة؛ إنشاء مجالس وطنية قائمة على المشاركة من أجل التنمية المستدامة وآليات مشاركة أخرى تم الاتفاق عليها في جدول أعمال القرن ٢١؛ وزيادة التعاون بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (الفصل ٢٧ من جدول أعمال القرن ٢١ يبحث بمزيد من التفصيل في الفصل الأول أعلاه).

سين - توصيات محددة بشأن المشاركة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٧٩ - واجهت المنظمات غير الحكومية بعض الصعوبات في العملية التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، منها التمثيل غير الكافي عند وضع جداول أعمال لاجتماعات اللجان التحضيرية والإقليمية وفي الاجتماعات نفسها. وستعمل الدورة التحضيرية الثانية على تحديد شكل الحوارات بين أصحاب المصالح المتعددين في الدورة التحضيرية الرابعة وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وسيكون من المهم تفادي الأخطاء التي ارتكبت في العمليات التحضيرية الإقليمية. وتؤدي التجارب الصعبة المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات اللجان التحضيرية والإقليمية إلى تقديم اقتراحات لكفالة اندماج المنظمات غير الحكومية اندماجاً تاماً في ما تبقى من العمليات التحضيرية، وهي تشمل: (أ) مشاورات غير رسمية خلال الدورة التحضيرية الثانية بين أمانة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وشبكات المنظمات غير الحكومية (بما فيها المنظمات التي شاركت في العمليات التحضيرية دون الإقليمية) عن الطرائق للدورتين التحضيريتين الثالثة والرابعة ومؤتمر القمة؛ (ب) آليات لتمكين المنظمات غير الحكومية من المشاركة في الاجتماعات والمناقشات الرئيسية كاجلسات العامة ودورات الأفرقة العاملة وليس فقط في الأحداث الجانبية؛ (ج) تقديم الدعم المالي